القوى الفاعلة داخل الارض المحتلة على صيغة معيّنة لمحاكمة الذين يثبت تعاملهم مع العدو الصهيوني (المصدر نفسه).

حظيت هذه الجولة من الجدل الفلسطيني باهتمام أعلى المستويات القيادية الفلسطينية. ووجّه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الذي كان تلقّى احتجاجات، من داخل الارض المحتلة، تحذيراً عاماً. ورأى «ضرورة توجيه دعوة خطية للقيادة الموحّدة لوقف اعمال العنف والالتزام بميثاق شرف». وحثّ عرفات القيادة الموحدة على اعلان ميثاق شرف يلزم جميع الفصائل الفلسطينية، بالحدّ من الخلافات الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية (القدس العربي، ٢٥/٥/١٩٩٢). وقد بادرت القيادة الموحدة بتجسيد دعوة عرفات في نداء وجّهته الى الفعاليات والقوى الوطنية والاسلامية طالبها بوضع ميثاق شرف وفقاً للاسس التالية:

- تحريم مظاهر الاقتتال الداخلي، ومعاقبة مثيري الفتن والمشاكل الداخلية.
- اعتماد الحوار الديمقراطي اسلوباً ومنهجاً وحيداً في حل الخلافات الوطنية، وتعزيز دور لجان الاصلاح الوطنية واسنادها واعتماد قراراتها.
- تعزيز صمود الجبهة الداخلية امام التحديات والمؤامرات التي تستهدف اثارة البلبلة والتفرقة بين الشعب الفلسطيني واضعاف روحه المعنوية.
- وضع ضوابط وطنية للتعامل مع قضايا المواطنين المشتبه بتعاونهم مع الاحتلال، وفق معايير وطنية ثابتة، تقرّها الهيئات التنظيمية الفلسطينية العليا (المصدر نفسه، ٢/٦/١٩٩٢).

في موازاة ذلك، كشف عضو لجنة الانتفاضة، عباس زكي، عن ان جهوداً تبذل بين المنظمة و«حماس» لوضع صيغة اتفاق تمثّل خطوة اولى في سلسلة خطوات «تهدف الى تعزيز الانتفاضة، والحدّ من حوادث قتل المشتبه [بتعاونهم] مع السلطات الاسرائيلية، وأعمال العنف التي تقع على خلفية الخلافات السياسية بين الفصائل [الفلسطينية] المختلفة؛ وبسبب تصفية الحسابات». وذكر، ان العمل جارٍ لوضع ميثاق شرف من تسعة بنود اهمها: «عدم اخفاء الوجه الّا عند مواجهة العدو؛ والتأكد، جزماً وباثباتات قاطعة للاتهامات [التي ينبغي ان تتم] بعد عملية استجواب ومحاكمة عادلة؛ واحترام حرية التعبير» (المصدر نفسه).

استدعى هذا الموقف ردّاً وتوضيحاً من «حماس» التي بادرت الى اعلان استعدادها للتعاون مع قيادة م.ت.ف. لوضع حدّ لأعمال العنف غير المبرّر. ووصف متحدث باسم حماس موضوع تصفية العملاء والمتعاونين بأنه «حسّاس وهام جداً». وقال انه يمكن التنسيق مع المنظمة حول هذه الامور، لكنه اشترط ان يكون التنسيق والتفاهم شاملاً لجميع الموضوعات، أي لـ «مستقبل القضية الفلسطينية، وتمثيل الشعب الفلسطيني داخل المجلس الوطني، والتعبير عمّا يريده هذا الشعب من العملية السياسية». وعكس هذا الموقف رغبة من جانب «حماس» في عدم التخلّي عن مطالبها المتعلّقة بتمثيلها في المجلس الوطني الفلسطيني، ممّا استدعى توضيحاً من جانب عباس زكي الذي تحدث عن فاعليات مشتركة لجميع الفرقاء الفلسطينيين في مواجهة العدو. وقال، ان اشتراك «حماس» في برنامج تفصيلي عملي لتفعيل الانتفاضة من شأنه ان يجعلها شريكاً اساسياً يُسهم في انجاح هذا البرنامج، والّا «فهي مدعوة الى عدم اعاقتنا في مواجهة العدو وتطوير الانتفاضة واستعادة زخمها الجماهيري». وذكّر بأن «الذي يريد تحرير التراب [الفلسطيني] عليه ان يقوي الانتفاضة»، في اشارة صريحة منه الى برنامج «حماس» (المصدر نفسه).

في وقت لاحق، أصدرت «فتح» و«حماس»، في قطاع غزة، بياناً مشتركاً أعلنتا فيه العزم على تشكيل «لجنة مركزية عليا»، ولجان فرعية ميدانية تضم «السواعد الرامية» التابعة لـ «حماس» و«القوات الضاربة» لـ م.ت.ف.، وذلك بهدف التنسيق بين الجانبين. وحذّر البيان من قيام البعض بزج الحركتين في نزاعات عائلية وعشائرية. ودعا الى تحريم تهجير مواطنين من قراهم وبيوتهم في سياق حل النزاعات. وأكد التزام الحركتين تجنّب «التشهير والقذف والشعارات الاستفزازية المتبادلة»؛ وضرورة التعامل مع الأسرى في المعتقلات الاسرائيلية على أساس المساواة، بما في ذلك مشاركة «حماس» في اللجان التنظيمية العليا، التي تمّ استبعادها منها حتى الآن ممّا اثار خلافات بين أنصار